مجلة بحوث
كلية الآداب

جامعة المنوفية

سلسلة إصدارات خاصة

العلاقة بين النبوة والإمامة
عند الشيعة الإمامية الاثنى عشرية
(تحليل ومقارنة)

إعداد
د / على إمام عبيد
مدرس العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين
جامعة الأزهر فرع طنطا

يوليو ٢٠١١

محكمة تصدرها كلية الآداب جامعة المنوفية

الترقيم الدولى
٢٠٩٠ - ٢٩٥٦

رقم الإيداع
١٨٢٩٥-٢٠٠٩

Web site:http//: www.menofia.edu.eg *** e.mail: menofia @ menofia.edu.eg

مجلة بحوث كلية الآداب

جامعة المنوفية

يوليو ٢٠١١

مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

http : // Art.menofia . edu. eg *** E. mail : arts @ mailer . menofia . edu. eg

جميع المراسلات توجه باسم الأستاذ / سكرتير التحرير

العنوان : كلية الآداب - جامعة المنوفية - شبين الكوم

http : // Art.menofia . edu. eg *** E. mail : arts @ mailer . menofia . edu. eg

أصول البحوث والمواد التى تصل للمجلة
لا ترد ولا تسترجع سواءً
نشرت أم لم تنشر

جميع الآراء الواردة فى هذه المجلة
تعبر عن رأى كاتبيها ولا تعبر
بالضرورة عن رأى المجلة

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التحرير

مع اعتماد اللائحة الجديدة للنشر العلمى بكلية الآداب فى أوائل الألفية الثالثة حسب التقويم الميلادى للحضارة البشرية

تقدم كلية الآداب جامعة المنوفية شكلاً جديداً من النشر العلمى كسلسلة اصدارات خاصة تخضع فى شروط تحكيمها ونشرها للقواعد العلمية المتبعة فى مجلة بحوث كلية الآداب

وتهدف السلسلة إلى إثراء المكتبة العربية بالبحوث العلمية الجادة التى قد لا تستوعبها صفحات المجلة الدورية ، والتى ترى هيئة التحرير أن لها قيمتها العلمية .

ويسر هيئة تحرير المجلة أن تتلقى الإنتاج العلمى للزملاء العاملين بحقل العلوم الإنسانية والآداب واللغات العالمية حتى تقدمها للعلماء والمختصين والمهتمين من خلال هذه النافذة الجديدة .

- والله ولى التوفيق -

هيئة التحرير

مجلة بحوث

كليـــــــــــــة الآداب

سلسلة إصدارات خاصة

العلاقة بين النبوة والإمامة

عند الشيعة الإمامية الاثنى عشرية

(تحليل ومقارنة)

إعـــــداد

د / على إمام عبيد

مدرس العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين

جامعة الأزهر فرع طنطا

يوليو ٢٠١١

Web site:http : // Art.menofia . edu. eg *** E. mail : arts @ mailer . menofia . edu. eg

ملخص

العلاقة بين النبوة والإمامة عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية
(تحليل ومقارنة)

هذا البحث يتناول الإشكالية المتعلقة بالعلاقة بين النبوة والإمامة عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية، والتي يمكن صياغتها في تساؤل محدد وواضح: هل الإمامة تخالف النبوة في الحقيقة، أم أنها نوع من التحايل على عقيدة ختم النبوة بمحمد صلى الله عليه وسلم، المجمع عليها بين المسلمين، واستمرار للنبوة بعده في المضمون مع تغيير الاسم فقط إلى الإمامة؟

المصطلحات المفتاحية:

شيعة، نبوة، إمامة، عقيدة، دين، فلسفة إسلامية.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه رضوان الله عنهم أجمعين.

وبعد

يتميز الشيعة الإمامية الاثنا عشرية دون غيرهم من فرق الشيعة، بامتلاك مكتبة تراثية كبيرة ومتكاملة خاصة بهم، تغطي شتى مجالات العلوم الإسلامية في: العقيدة، والتفسير وعلوم القرآن، والحديث وعلومه ورجاله، والفقه وأصوله، والتراجم والسير والتاريخ. ولا زال أغلب هذا التراث محفوظا وممتدا إلى اليوم. إضافة إلى أنهم يشكلون جمهور الشيعة الموجودين حاليا.

وهذا وذاك هو ما جعل لهم هذا الحضور الفكري والسياسي البارز على سطح الأحداث في حاضر العالم الإسلامي اليوم.

وتعتبر قضية الإمامة هي القضية المحورية التي تميز الشيعة الإمامية عموما –وفي مقدمتهم الاثنا عشرية بسبب الاعتبارات السابقة– عن غيرهم من بقية المسلمين اليوم، ويدور عليها كل النسق الفكري والثقافي المختلف لهذه الطائفة.

ولذلك كان من المنطقي أن تحظى هذه القضية عند الإمامية الاثني عشرية باهتمام العديد من الدراسات والأبحاث العلمية، فيتم تناولها أو تناول جوانب محددة منها: في دراسات مستقلة بموضوعها أو مشتركة مع غيرها من الموضوعات الأخرى، وعلى نحو منفرد بالإمامية الاثني عشرية أو مقارن لها بغيرهم من فرق المسلمين الأخرى.

بينما لم تحظ قضية النبوة عند الإمامية الاثني عشرية بنفس هذا الاهتمام لسبب أو لآخر، قد يكون منه: أنهم –على وجه التقريب– لا ينفردون فيها بذاتها عن المعتزلة أو أهل السنة بشيء يذكر.

لكن وراء هذا وذاك ثمة إشكالية كبرى في الفكر الشيعي عموما، وفي مقدمته الاثنا عشري بسبب الاعتبارات التي سبق ذكرها، تتجاوز قضية النبوة

منفردة أو الإمامة منفردة، لتكمن في الصلة والعلاقة بين هاتين الفكرتين عندهم.

فالشهادة لمحمد -صلى الله عليه وسلم- بالنبوة والرسالة، وهي الشهادة الثانية من شهادتي الإسلام: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا رسول الله. والتي لا يصير المرء مسلما إلا بالإقرار بها والإذعان لها، تتضمن الإقرار بما يستلزم نبوته -صلى الله عليه وسلم- ولا ينفك عنها، وبما يختص بها ولا يشركه فيها غيره، وهي كونه -صلى الله عليه وسلم- خاتم الأنبياء والمرسلين، وهذا أمر مجمع عليه بين سائر فرق المسلمين، لا يسع أحدا منهم الجهر والتصريح بخلافه.

وقديما لاحظ الإمام أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) وجود صلة ما، بين النبوة والإمامة عند الإمامية بوجه عام، عندما قرر في معرض الرد على دعواهم في حاجة البشر إلى التعلم من معلم معصوم ويقصدون به الإمام، فقال: "الصواب الاعتراف بالحاجة إلى المعلم، وأنه لابد وأن يكون معصوما، ولكن معلمنا المعصوم هو محمد -عليه الصلاة والسلام- فإذا قالوا: هو ميت. فنقول: فمعلمكم غائب. فإذا قالوا: معلمنا علم الدعاة وبثهم في البلاد وهو ينتظر مراجعتهم إن اختلفوا أو أشكل عليهم. فنقول: ومعلمنا قد علم الدعاة وبثهم في البلاد وأكمل التعليم إذ قال الله تعالى: اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي [المائدة : ٣] وبعد كمال التعليم لا يضر موت المعلم كما لا تضر غيبته"(١).

وهذا البحث يتناول هذه الإشكالية المتعلقة بالعلاقة بين النبوة والإمامة عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية، والتي يمكن صياغتها في تساؤل محدد وواضح: هل الإمامة تخالف النبوة في الحقيقة، أم أنها نوع من التحايل على

١- المنقذ من الضلال، ص ١٣٢، نشره الدكتور عبد الحليم محمود مع أبحاث في التصوف ودراسات عن الإمام الغزالي، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

عقيدة ختم النبوة بمحمد -صلى الله عليه وسلم- المجمع عليها بين المسلمين، واستمرار للنبوة بعده في المضمون مع تغيير الاسم فقط إلى الإمامة؟

والبحث يعتمد في تناوله لهذه الإشكالية على المنهجين التاليين:

المنهج التحليلي: وذلك بتحليل فكرتي النبوة والإمامة عند الإمامية الاثني عشرية إلى عناصر أساسية ومكونات أولية، تتبين بها جوانب الفكرتين المختلفة في دقة ووضوح، ويمكن بها الانتقال إلى المنهج المقارن وتطبيقه.

المنهج المقارن: وذلك بعقد مقارنة بين ما قرره الإمامية الاثنا عشرية فيما يتعلق بكل من النبوة والإمامة، في إطار ما تم تحليله وتحديده من عناصر أساسية ومكونات أولية لكلتا الفكرتين لديهم.

ومن خلال هذين المنهجين يمكن تقديم صورة متكاملة ودقيقة لحقيقة العلاقة بين النبوة والإمامة عندهم، وتكوين إجابة واضحة تتراكم شيئا فشيئا عبر مراحل سير هذا البحث للإشكالية المحددة التي يطرحها.

هذا وأسأل الله -عز وجل- التوفيق والسداد، وأن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، والحمد لله أولا وآخرا، والصلاة والسلام على خاتم أنبياءه ورسله محمدا، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: حكم بعثة الأنبياء ونصب الأئمة

حكم بعثة الأنبياء:

يذكر أبو جعفر الطوسي (ت ٤٦٠هـ) طوائف المنكرين لجنس النبوة والمنكرين لنبوة بعض الأنبياء، ثم يشرع في الرد عليهم مبتدئا بإثبات أصل القضية وهو جنس النبوات فيقول: "والذي يدل على الفصل الأول من هذه الأقسام: وهو الكلام في حسن البعثة. هو أنهم يؤدون إلينا ما هو مصلحة لنا في التكليف العقلي، ولا يمكننا معرفة ذلك بالعقل، ولا يمتنع أن يعلم الله أن في أفعال المكلف: ما إذا فعله دعاه إلى فعل الواجب العقلي أو صرفه عن القبيح العقلي، أو ما إذا فعله دعاه إلى فعل القبيح أو الإخلال بالواجب. فيجب أن يعلمنا ذلك؛ لأن الأول لطف لنا والثاني مفسدة، ويجب عليه تعالى إزاحة علة المكلف في فعل اللطف على ما مضى القول فيه، ولا يمكن إعلام ذلك إلا ببعثة الرسل الذين يعلمونا ذلك؛ لأنه لا يمكننا الوصول إليه بضرورة العقل ولا باستدلال، ولا يحسن خلق العلم الضروري بذلك؛ لأنه ينافي التكليف، فلم يبق بعد ذلك إلا بعثة الرسل ليعرفونا بذلك، وعلى هذا الوجه متى حسنت البعثة وجبت، ولا ينفصل الحسن من الوجوب"[١].

فأبو جعفر الطوسي يرى وجوب بعثة الأنبياء عقلا على الله باعتباره لطفا[٢] ومصلحة أو ضرورة، مترتبة على تكليفه للعباد، وهو يبني ذلك على أساس وجوب التكليف على الله للعباد[٣]، وهو يبنى هذا وذاك على نظرية

١- الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، ص ١٥٢ – ١٥٣، تحقيق حسن سعيد، مطبعة خيام، نشر مكتبة جامع جهلستون، سنة ١٤٠٠هـ.

٢- يعرف المفيد (ت ٤١٣هـ) اللطف فيقول: "هو ما يقرب المكلَّف معه من الطاعة ويبعد عن المعصية، ولا حظ له في التمكين، ولم يبلغ الإلجاء". النكت الاعتقادية، ص ٣٥، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٣- انظر في ذلك: الاقتصاد الهادي إلى سبيل الرشاد، ص ٦١ – ٦٥، وهو يقول في ص ٦٥: "فعلى هذا متى حسن التكليف وجب؛ لأن المكَلَّف متى تكاملت شروط تكليفه: في

الحسن والقبح العقلي المتمثلة: في أن العقل يدرك قبح بعض الأفعال وحسنها على جهة الحكم على صاحبها باستحقاق المدح أو الذم. ثم نظرية العدل المتمثلة: في تطبيق وتعميم نتائج ذلك على أفعال الله بقياس الغائب على الشاهد، بإيجاب فعل الحسن المقاس فيه واجتناب القبح المقاس فيه، عليه سبحانه.

وهو ما يتضح بما يقرره أبو جعفر الطوسي في معنى الحسن والقبح وطرق العلم بهما إذ يقول: "فالحسن هو كل فعل إذا فعله العالم به أو المتمكن من العلم به مختارا لا يستحق عليه الذم"، ويقسمه: إلى مباح لا يزيد مفهومه عن تعريف الحسن السابق، وإلى غير مباح يزيد مفهومه عن تعريف الحسن السابق بأنه: "كل فعل يستحق به المدح على بعض الوجوه"، ويقسمه إلى واجب ومندوب، فالواجب ينفرد بأنه: "إذا لم يفعله استحق الذم على بعض الوجوه"، والمندوب ينفرد بأنه: "لا يستحق الذم إذا لم يفعله على حال[1]"، ثم يقول في شأن القبيح: "والقبيح هو كل فعل إذا وقع من عالم بقبحه أو متمكن من العلم بقبحه استحق عليه الذم من بعض الوجوه"[2].

ثم يقول في شأن طرق العلم بكل من الحسن والقبح: "والعلم بقبح القبائح ووجوب الواجبات يكون عقليا وشرعيا، فالعقليات: كالعلم بقبح الظلم والجهل . . . والواجبات: كالعلم بوجوب رد الوديعة والإنصاف وقضاء الدين . . .

جميع وجوه التمكين، وجعل الفعل شاقا عليه، وكان متردد الدواعي، وزال عنه الإلجاء. وجب تكليفه".

١- كلام أبي جعفر الطوسي لا يخلو من الاضطراب؛ إذ جعل المباح والمندوب هنا من أقسام الحسن ثم ذهب يقرر بعد ذلك -كما ورد في ختام النص الذي سبق إيراده قبل ذلك- أن الحسن لا ينفصل عن الوجوب.

٢- السابق، ص ٤٧ - ٤٨. وما ذكره الطوسي بهذا الخصوص لا يخرج عما ذكره القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ) بالتفصيل في المحيط بالتكليف. انظر: الجزء الأول، ص ٢٣٠ - ٢٣١، تصحيح ونشر الأب جين يوسف اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

وأما ما يعلم بالشرع فكل ما لا يمكن معرفته بالعقل: كالعبادات الشرعية . . . وكقبح شرب الخمر والزنا وغير ذلك"[1]. أي أن التكليف الشرعي: لطف وتأييد للعقل في حالة ما يدرك العقل حسنه وقبحه، وضرورة في حالة ما لا يستقل العقل بإدراك حسنه وقبحه[2]. وهو في كلتا الحالتين حسن، ولذلك كان واجبا على الله بحكم العقل عند أبي جعفر الطوسي، وهو لا يتحقق إلا ببعثة الرسل فأخذت نفس الحكم عنده.

ويقرر نفس هذا المعنى ابن ميثم البحراني (ت ٦٩٩هـ) إذ يقول: "وجود النبي ضروري في بقاء نوع الإنسان وإصلاح أحواله في معاشه ومعاده، وكل ما كان ضروريا في ذلك فهو واجب في الحكمة الإلهية، فوجود النبي واجب في الحكمة الإلهية"[3]، ثم يضيف معللا ذلك فيقول: "فلأن بقاء نوع الإنسان لغاية تكليفه وبلوغه كماله، لما كان واجبا في الحكمة الإلهية أن يكون، وكان من ضرورة ذلك وشرائطه وجود النبي، كان وجوده واجبا أن لا يكون؛ لأن ما لا يتم الواجب المطلق إلا به كان واجبا"[4].

فابن ميثم البحراني يرى أيضا وجوب بعثة الأنبياء عقلا على الله باعتباره مصلحة أو ضرورة وكلاهما حسن في التكليف، وهو يبني هذا الوجوب على أساس وجوب التكليف عليه للعباد، وكلاهما يندرجان في إطار نظرية الحسن والقبح العقلي في أفعال الإنسان[5]، ونظرية العدل بتطبيق ذلك على أفعال الله، فالله –سبحانه– كما يقول البحراني: "لا يفعل القبيح ولا يخل بالواجب"[6].

١– السابق، نفس الموضع. وهو أيضا لا يخرج عما ذكره القاضي عبد الجبار المعتزلي في المحيط بالتكليف عند حديثه عن بيان القبايح وطرق معرفتها. انظر: الجزء الأول، ص ٢٣٢ – ٢٣٤.

٢– الضرورة بالنسبة لهذه الحالة لا تكفي كمسوغ لوجوب بعثة الرسل، مثلها في ذلك مثل اللطف في الحالة السابقة، وهو ما سيأتي بيانه بالتفصيل في ختام هذه الجزئية من البحث.

٣– قواعد المرام في علم الكلام، ص ١٢٢، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ.

٤– السابق، ص ١٢٣.

٥– يقرر ابن ميثم البحراني نظرية الحسن والقبح على النحو الذي قرره أبو جعفر الطوسي ويقول أنها قول أهل العدل وهو الوصف الذي عرف به المعتزلة. انظر: السابق، ص ١٠٤.

٦– السابق، ص ١١١.

ويسلك العلامة ابن المطهر الحلي (ت ٧٢٦هـ) نفس هذا المسلك في شرحه على قول شيخه نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ) بأن البعثة واجبة، فيقول: "اختلف الناس هنا، فقالت المعتزلة: إن البعثة واجبة. وقالت الأشعرية: إنها غير واجبة. احتجت المعتزلة بأن التكاليف السمعية ألطاف في التكاليف العقلية[١]، واللطف واجب، فالتكليف السمعي واجب، ولا تمكن معرفته إلا من جهة النبي، فيكون وجود النبي واجبا؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، ثم يعلق ابن المطهر الحلي في ختام ذلك فيقول: "وقد بينا فيما تقدم أن اللطف واجب"[٢].

فابن المطهر الحلي يقرر وجوب بعثة الأنبياء عقلا على الله باعتبار كونها لطفا، وهو حسن في التكليف، وذلك اعتمادا على وجوب التكليف عليه للعباد، وقد قرر بأن ذلك يوافق قول المعتزلة، وكل ذلك ينبني على فكرة الحسن والقبح العقلي في أفعال الإنسان، ثم فكرة العدل بتطبيقها على أفعال الله، وهي أيضا أفكار أقرها ابن المطهر على نحو أكثر وضوحا في كتابه نهج الحق وكشف الصدق وأقر بأنها قول الإمامية وقول للمعتزلة، إذ يقول: "ذهبت الإمامية ومن تابعهم من المعتزلة إلى أن من الأفعال: ما هو معلوم الحسن والقبح بضرورة العقل . . . ومنها ما هو معلوم بالاكتساب أنه حسن أو قبيح . . . ومنها ما يعجز العقل عن العلم بحسنه أو قبحه"[٣]، كما يقول: "ذهبت

١- يوضح المحقق جعفر بن الحسن الحلي (ت ٦٧٦هـ) هذا المعنى إذ يعلل فيقول: "التكاليف الشرعية متأخرة في العلم عن التكاليف العقلية؛ لترتب الشرع على العقل". المسلك في أصول الدين، ص ٩٦، تحقيق رضا الأستادي، طبع مؤسسة الطبع والنشر في الآستانة الرضوية المقدسة، نشر مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، إيران، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٢- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص ٤٧٠ – ٤٧١، تحقيق آية الله حسن زادة الآملي، مؤسسة نشر الإسلامي، قم، الطبعة السابعة، سنة ١٤١٧هـ. وانظر تفصيل رأيه حول وجوب اللطف: نفس المصدر، ص ٤٤٤ – ٤٤٥.

٣- نهج الحق وكشف الصدق، ص ٨٢، مطبعة الصدر – نشر مؤسسة دار الهجرة.

الإمامية ومن وافقهم من المعتزلة، إلى أن الله لا يفعل القبيح ولا يخل بالواجب"[١].

وهذه الأفكار تعود كلها إلى المعتزلة، وقد استقرت لديهم قبل ظهور أية كتابات كلامية معتبرة لدى الشيعة الإمامية الاثني عشرية، وليس الأمر كما يدعي ابن المطهر الحلي من متابعة المعتزلة أو فريق منهم للإمامية في ذلك، وهو قول لا سند له إلا الزعم بأن العلوم الاعتقادية لديهم على النحو الذي قرروه في كتبهم الكلامية، مستفادة من علوم الأئمة الاثني عشر، وهي مبالغة تلوح في كلامٍ لابن المطهر يقول فيه: "لأنه ليس في التوحيد دليل ولا جواب عن شبهة إلا من أمير المؤمنين عليه السلام وأولاده عليهم السلام أُخِذ، وكان جميع العلماء يستندون إليه"[٢].

وقد قرر القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ) هذا المعنى، إذ يقول في بداية كلامه عن النبوات: "ووجه اتصاله بباب العدل، هو أنه كلام في أنه تعالى إذا علم أن صلاحنا متعلق بهذه الشرعيات، فلابد من أن يعرفناها لكي لا يكون مخلا بما هو واجب عليه"[٣]، ثم يذكر خلاصة جامعة لقول مشايخ المعتزلة بهذا الصدد فيقول: "ولهذه الجملة قال مشايخنا: إن البعثة متى حسنت وجبت"[٤].

فهذا الوجوب يعتمد على نظرية الحسن والقبح العقلي في أفعال الإنسان[٥]، وتطبيقها على أفعال الله (نظرية العدل)، والتي يجملها القاضي

١- السابق، ص ٨٥.

٢- السابق، ص ٨١.

٣- شرح الأصول الخمسة، ص ٥٦٣، تحقيق د عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤- السابق، ص ٥٦٤.

٥- انظر ما ذكره القاضي في ذلك تحت باب بيان القبايح وطرق معرفتها في كتابه المحيط بالتكليف: الجزء الأول، ص ٢٣٢ - ٢٣٤.

بقوله: "ونحن إذا وصفنا القديم تعالى بأنه عدل حكيم، فالمراد أنه لا يفعل القبيح أو لا يختاره، ولا يخل بما هو واجب عليه، وأن أفعاله كلها حسنة"[١]، وهذا التطبيق يعتمد على قياس الغائب على الشاهد كما يقول القاضي: "العلم بأصول المقبحات والواجبات والمحسنات ضروري"، ثم يقول: "وإذا ادعينا العلم الضروري بقبح هذه القبايح فهو في الأمور التي تتعلق بنا، فإن فيما عدا ذلك لا يمكن دعوى الضرورة"، ثم يقول: "فلهذا صار مقصورا على أحدنا دون القديم –تعالى– واحتيج إلى إثبات القبح فيما اعتقدوا [أي ما يتعلق بالله] إلى ضرب من التأمل ببيان العلة التي منها قبح الفعل، فإذا تقررت هذه الأصول وعرفنا العلة التي لأجلها قبح الظلم والكذب، قسنا عليه كل قبيح لثبوت العلة فيه"[٢].

بقي أمر يجدر التنويه بشأنه في ختام هذه الجزئية من البحث، هو أن ثمة افتقادا للدقة في الربط بين الحسن والوجوب؛ إذ ليس كل حسن واجبا في أفعال الإنسان، فقد يكون الشيء حسنا يمدح فاعله، لكن في نفس الوقت لا يقبح تركه ولا يذم تاركه، ويكون فعله على سبيل الندب لا الوجوب، وبالتالي فلو طبق القياس على أفعال الله بمقتضى نظرية العدل، لكانت نتيجة القياس الدقيقة: أنه ليس كل حسن واجبا عليه سبحانه، وأن هناك حسنا يفعله الله على سبيل الفضل لا الوجوب.

وبالتالي فإن نظرية وجوب بعثة الأنبياء على الله استنادا إلى حسنها، لا تخلو من المغالطة، لا سيما والعقل لدى المعتزلة والإمامية الاثني عشرية يستقل بإدراك حكم كثير من الأشياء، فهذا القسم عندهم بعثة الرسل فيه بالشرائع من قبيل اللطف والمساعدة والتأييد للعقل، وبالتالي فهو أولى بأن يكون فضلا من الله ورحمة منه لعباده لا واجبا عليه لهم، وأما القول بأن هناك قسما لا يستقل العقل بمعرفة حكمه وهو التكاليف الشرعية المحضة، وأن بعثة الرسل

١- شرح الأصول الخمسة، ص ٣٠١.

٢- المحيط بالتكليف، الجزء الأول، ص ٢٣٢ – ٢٣٣.

فيه ضرورة وليست مجرد لطف، وأن ذلك يقتضي كونه من قبيل الحسن الواجب على الله لا من قبيل الحسن الذي يتفضل به على عباده، فهو قول لا يخلو بدوره من المغالطة؛ لأن الضرورة لبعثة الرسل بالنسبة لهذا القسم تنشأ بعد إرادة الله تكليفنا بهذه الأمور؛ إذ لا سبيل للعقل للعلم بها استقلالا، لكن لو لم يرد الله تكليفنا بها أصلا (اكتفاءً منه سبحانه بتكليفنا بما يستقل العقل بإدراكه) لما كان هناك ضرورة لبعثة الرسل في هذا الجانب.

حكم نصب الأئمة:

يبين المحقق جعفر بن الحسن الحلي (ت ٦٧٦هـ) موقف الإمامية الاثني عشرية بهذا الخصوص، فيقول ضمن ما ذكره من أقوال الفرق في ذلك: "والموجبون لها عقلا اختلفوا على قولين: فمنهم من أوجبها دفعا للضرر، فأوجب نصب الإمام بهذا الاعتبار على المكلَّفين. ومنهم من أوجبها لكونها لطفا في أداء الواجبات واجتناب المقبحات، فأوجب نصب الإمام بهذا الاعتبار على الله سبحانه وتعالى. والأول هو مذهب النظام والجاحظ والخياط وأبي الحسين البصري، والثاني مذهب الإمامية وهو الحق"[(١)].

ويؤكد نفس هذا المعنى ابن ميثم البحراني حين يذكر اختلاف الفرق في هذه المسألة إلى أن ينتهي فيقول: "ومنهم من قال: يجب على الله نصبه؛ ليكون لطفا لنا لأداء الواجبات العقلية والاجتناب عن المقبحات ويكون حافظا للشريعة مبينا لها. وهو قول الاثني عشرية"[(٢)].

ثم يستعرض استدلاله على صحة ذلك فيقول فيه: "إن نصب الإمام لطف من فعل الله تعالى في أداء الواجبات الشرعية التكليفية، وكل لطف بالصفة المذكورة، فواجب في حكمة الله تعالى أن يفعله ما دام التكليف بالمطلوب فيه قائما، فنصب الإمام المذكور واجب من الله في كل زمان

١- المسلك في أصول الدين، ص ١٨٨.

٢- قواعد المرام في علم الكلام، ص ١٧٥.

التكليف"[1]، كما يقول: "لو لم يجب منه تعالى وجود ذلك اللطف في مدة زمان التكليف بالملطوف فيه، لقبح التكليف به وانتقض الغرض منه"[2].

فابن ميثم البحراني يرى وجوب نصب الأئمة عقلا على الله باعتبار كونه لطفا وهو حسن في التكليف، وذلك يرتبط لديه بوجوب التكليف عليه للعباد؛ وكلاهما يرتبطان بنظريتي: الحسن والقبح العقلي، والعدل. فالتكليف حسن ومن ثم فهو واجب على الله، ونصب الأئمة حسن لكونه لطف في التكليف ومن ثم فهو واجب على الله.

كما يقرر نفس هذا المعنى العلامة ابن المطهر الحلي في شرحه لقول شيخه نصير الدين الطوسي بأن "الإمام لطف، فيجب نصبه على الله تحصيلا للغرض"، فيقول: "اختلف الناس هنا: فذهب الأصم من المعتزلة وجماعة من الخوارج إلى نفي وجوب نصب الإمام، وذهب الباقون إلى الوجوب، لكن اختلفوا: فالجبائيان وأصحاب الحديث والأشعرية قالوا إنه واجب سمعا لا عقلا، وقال أبو الحسين البصري والبغداديون والإمامية إنه واجب عقلا، ثم اختلفوا: فقالت الإمامية إن نصبه واجب على الله تعالى، وقال أبو الحسين والبغداديون إنه واجب على العقلاء. واستدل المصنف -رحمه الله- على وجوب نصب الإمام على الله تعالى، بأن الإمام لطف، واللطف واجب"[3].

فموقف الإمامية الاثني عشرية فيما يتعلق بحكم بعثة الأنبياء ونصب الأئمة، يمكن إجماله على النحو التالي: التكليف حسن لأن فيه منفعة للعبد وهو التعريض للثواب[4]، والتكاليف: منها ما هو عقلي يستقل العقل بمعرفة

١- السابق، نفس الموضع.

٢- السابق، ص ١٧٦.

٣- شرح تجريد الاعتقاد، ص ٤٩٠.

٤- يذكر المحقق جعفر بن الحسن الحلي وجه حسن التكليف وينقله عن المعتزلة فيقول: "وأما وجه حسنه فقد قال المعتزلة: إنه تعريض لما لا يحسن الابتداء به ولا يوصل إليه إلا بالتكليف، وذلك هو الثواب، والثواب: هو النفع العظيم، المستحق، الدائم، المقارن للتعظيم

حسنه وقبحه ضرورة أو استدلالا، ومنها ما لا يستقل العقل بمعرفة ذلك فيه. والتكليف الشرعي لطف وعون في الحالة الأولى، وهو ضرورة في الحالة الثانية، وكلاهما حسن، ولذلك كان إنزال الله الشرائع للعباد، ثم تكفله سبحانه بحفظ هذه الشرائع وبقائها لهم، واجبا عليه بحكم العقل، وإنزال الشرائع للناس لا يكون إلا عن طريق صنف من الأنبياء وهم الرسل، أما التكفل بحفظها واستمرارها فهو لا يتحقق لدى الإمامية الاثني عشرية إلا بصنف من الأنبياء وهم المتصفون بالنبوة فقط دون الرسالة، أو بالأئمة على الحالة التي يتصورهم عليها الإمامية الاثنا عشرية. ولذلك كانت بعثة الأنبياء ونصب الأئمة واجبا على الله بحكم العقل لديهم على السواء، دون تفرقة في النتيجة أو في المقدمات أو في المعنى.

وهذا الوجوب على الله في بعثة الأنبياء ونصب الأئمة، وما يسبقه من وجوب التكليف عليه للعباد، يستند إلى أن العقل البشري يستقل بإدراك حسن بعض الأفعال وقبحها باعتبار استحقاق المدح أو الذم على الفعل (نظرية الحسن والقبح العقلي)، ثم تعميم هذه الأحكام العقلية المقولة على أفعال البشر بتطبيقها على أفعال الله بهذا الخصوص، وذلك بإيجاب فعل ما يحسن عقلا واجتناب ما يقبح عقلا عليه سبحانه (نظرية العدل).

وهي أفكار ونظريات استعارتها الإمامية الاثنا عشرية من المعتزلة، وطبقتها على النبوة والإمامة على السواء دون تفرقة، بينما وقف بها المعتزلة عند حدود النبوة فقط.

والتبجيل. وإنما قلنا: إن ذلك لا يحسن الابتداء به؛ لأنا نعلم قبح تعظيم من أسلم ولم يفعل من أركان الإسلام شيئا كما نعظم الصلحاء والعلماء الذين قطعوا أوقاتهم المتطاولة في العبادات". المسلك في أصول الدين، ص ٩٣ – ٩٤.

المبحث الثاني: أبرز خصائص النبوة والإمامة.

أولا: التلقي عن الله بين النبي والإمام:

يذهب بعض متكلمي الإمامية الاثني عشرية عند تعريفهم للنبي إلى تقرير فارق بينه وبين الإمام فيما يتعلق بهذه القضية.

يقول ابن ميثم البحراني في تعريف النبي: "إنه الإنسان المأمور من السماء بإصلاح أحوال الناس في معاشهم ومعادهم، العالم بكيفية ذلك، المستغني في علومه وأمره من السماء لا عن واسطة بشر، المقترنة دعواه للنبوة بأمور خارقة للعادة. واحترزنا بقولنا: المستغني مع تمام القيد، عن الإمام. فإنه وإن كان عالما ومأمورا من السماء بإصلاح الخلق لكن بواسطة النبي"[1].

أي أن النبي عالم بالشرائع (إذ هي التي بها صلاح الناس في المعاش والمعاد) عن الله مباشرة، بينما الإمام عالم بالشرائع عن الله بواسطة النبي.

وهذا المعنى ربما يكون أشار إليه على سبيل التعريض أبو جعفر الطوسي إذ يقول: "النبي في العرف هو المؤدي عن الله تعالى بغير واسطة من البشر"[2]، إذ قد يفهم من كلامه أن هذه خاصية من خصائص النبي تميزه عن الإمام، وإن كان لم يتعرض للإمام صراحة بهذا الخصوص على النحو الذي صنعه ابن ميثم البحراني، كما أن المحقق جعفر بن الحسن الحلي اكتفى بنفس إشارة أبي جعفر الطوسي بهذا الخصوص إذ يقول: "النبي هو البشري المخبر عن الله تعالى بغير واسطة بشر"[3]

لكن هل معنى هذا الحصر الذي ذكره ابن ميثم البحراني فيما يتعلق بعلم النبي والإمام بالشرائع، أن كل علم النبي بهذا الخصوص يأتيه عن الله مباشرة بحيث لا يأتيه شيء من ذلك عن أحد من البشر: كنبي سابق عليه مثلا. وأن

١- قواعد المرام في علم الكلام، ص ١٢٢.

٢- الاقتصاد الهادي إلى سبيل الرشاد، ص ١٥١.

٣- المسلك في أصول الدين، ص ١٥٣.

كل علم الإمام بهذا الخصوص يأتيه عن النبي بحيث لا يأتيه شيء من ذلك عن الله مباشرة؟

يبدو أن ظاهر كلام ابن ميثم البحراني يقتضي ذلك وأن هذا الحصر متحقق عنده في كلا الجانبين (النبي والإمام)، وعلى كل حال فإن تحقق وجود فارق بين النبي والإمام من هذه الجهة (جهة العلم بالشرائع) يصح فيه أحد أمرين: إما تحقق هذا الحصر في كلا الجانبين، وإما تحقق هذا الحصر في جانب واحد على الأقل. وبدون تحقق واحد منهما يصبح هذا الفارق لغوا لا حقيقة له.

لكن هذا الحصر في جانب النبي منتقض بما ذكره المفيد (ت ٤١٣هـ) في كتابه أوائل المقالات من أنه "اتفقت الإمامية على أن كل رسول فهو نبي، وليس كل نبي فهو رسول. وقد كان من أنبياء الله –عز وجل– حفظة لشرائع الرسل وخلفائهم في المقام، وإنما منع الشرع من تسمية أئمتنا بالنبوة دون أن يكون العقل مانعا من ذلك؛ لحصولهم على المعنى الذي حصل لما ذكرناه من الأنبياء"[1].

فقد ذكر المفيد أن الإمامية اتفقت على التفرقة بين النبي والرسول من جهة العموم والخصوص، فهناك أنبياء ورسل في نفس الوقت، وهناك أنبياء ليسوا برسل، والقسم الثاني من الأنبياء كانت وظيفته خلافة القسم الأول في حفظ شرائعهم والحكم بمقتضاها، وهو ما ذكر المفيد أنهم لا يختلفون فيه مع الأئمة إلا من حيث الاسم فقط، ومعنى ذلك أن هذا القسم من الأنبياء يتلقى علمه بالشرائع عن طريق نبي رسول سابق عليه، أي عن الله بواسطة طريق بشري.

فإذا أضيف إلى ذلك ما ذكره المفيد في كتابه النكت الاعتقادية عند تفرقته بين النبي والرسول إذ يقول: "النبي هو المخبر عن الله تعالى بغير واسطة أحد من البشر أعم من أن يكون له شريعة كمحمد عليه السلام، أو

١– أوائل المقالات، ص ٤٥، تحقيق إبراهيم الأنصاري الزنجاني الخوئيني ، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.

ليس له شريعة كيحيى عليه السلام، مأمورا من الله بتبليغ الأوامر والنواهي إلى قوم أم لا. والرسول هو الإنسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة من البشر وله شريعة . . . مأمور من الله بتبليغ الأوامر والنواهي إلى قوم"[1].

وهو ما يعني أن هذا القسم من الأنبياء الذين هم أنبياء فقط وليسوا برسل، لهم جانب يخبرون فيه عن الله مباشرة بغير واسطة نبي رسول، أي بغير طريق بشري، وهذا الجانب ربما يكون تفسيرا وشرحا للشرائع السابقة عليهم وقد يكون أمرا لا يتعلق بالشرائع أصلا (حيث إنهم لا شريعة لهم)، وربما يكون مختصا بهم مأمورين بعدم إذاعته وقد يكون أمرا يتطوعون بإبلاغه الناس وإرشادهم به (حيث إنهم غير مأمورين بالتبليغ فقط وذلك لا يقتضي كونهم منهيين عنه).

لأدى ذلك إلى أنه لم يتبق إلا أن يكون الحصر حاصلا في جانب الإمام فقط، بأن يكون علمه المتعلق بالشرائع وتأويلها وكذا علمه عن الله على وجه العموم، لا يتأتى إلا عن طريق بشري وهو طريق النبي، ولا يأتي شيء منه عن الله مباشرة. وذلك حتى يتحقق هذا الفارق بين النبي والإمام الذي قرره ابن ميثم البحراني وألمح إليه كل من أبي جعفر الطوسي والمحقق جعفر بن الحسن الحلي وألمح إليه كذلك قبلهما المفيد في كتابه النكت الاعتقادية، وإلا لأصبح الفارق بين النبي الذي ليس برسول وبين الإمام فارقا في التسمية فقط دون المعنى، وهي النتيجة التي جاءت في كلام المفيد في كتابه أوائل المقالات.

وقبل تناول بعض جهات علم الإمام عند الإمامية الاثني عشرية، يجدر التنويه بما ذكره المفيد في أوائل المقالات تحت عنوان: القول في الإيحاء إلى الأئمة وظهور الأعلام عليهم والمعجزات، حيث يقول: "إن العقل لا يمنع من نزول الوحي إليهم وإن كانوا أئمة غير أنبياء . . . وإنما منعت من نزول الوحي عليهم والإيحاء بالأشياء إليهم؛ للإجماع على المنع من ذلك، والاتفاق على

١- النكت الاعتقادية، ص ٣٤ – ٣٥.

أنه من يزعم أن أحدا بعد نبينا -صلى الله عليه وسلم- يوحى إليه فقد أخطأ وكفر . . . والإمامية جميعا على ما ذكرت ليس بينها فيه على ما وصفت خلاف"[1]، فهذا الإجماع الذي ذكره المفيد والمانع من إطلاق لفظة الوحي على العلم الحاصل للأئمة، ينبغي استصحابه أثناء نظر هذه القضية، حتى يتبين مدى استيعاب هذا الإجماع لمضمون وحقيقة الوحي أو وقوفه عند مجرد التسمية.

أبرز جهات تلقي الإمام العلم عن الله بغير واسطة بشرية:

١- المنامات الصادقة: يقرر المفيد أن جميع منامات الأئمة صادقة وأنهم معصومون فيها من الخطأ والكذب شأنهم في ذلك شأن الأنبياء والرسل سواء بسواء، وأن هذا الأمر متفق عليه بين فقهاء ومحدثي الإمامية الاثني عشرية، ومسكوت عنه بين متكلميهم، فيقول: "إن منامات الرسل والأنبياء والأئمة -عليهم السلام- لا تكذب، وإن الله عصمهم عن الأحلام، وبذلك جاءت الأخبار عنهم -عليهم السلام- على الظهور والانتشار، وعلى هذا القول جماعة فقهاء الإمامية وأصحاب النقل منهم، وأما متكلموهم فلا أعرف لهم نفيا ولا إثباتا ولا مسألة فيه ولا جوابا"[2].

وإذا كان المنام الصادق بوجه عام مصدره الله أو الملك، وهو جزء من سبعين جزءا من النبوة، وأنه يحصل أيضا للصالحين، كما تؤكد ذلك الروايات الشيعية المعتمدة لديهم كالرواية المروية عن أبي عبد الله جعفر الصادق(الإمام السادس عند الإمامية الاثني عشرية): "الرؤيا على ثلاثة وجوه: بشارة من الله للمؤمن، وتحذير من الشيطان، وأضغاث أحلام"[3]، والرواية عنه التي يجيب فيها عن تساؤل حول الرؤيا الصادقة والكاذبة: "أما الكاذبة المختلفة فإن الرجل

١- أوائل المقالات، ص ٦٨.

٢- السابق، ص ٧٠.

٣- رواها الكليني (ت٣٢٩هـ) في الكافي، جزء ٨، ص ٩٠، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الرابعة، سنة ١٣٦٥ هجرة شمسية.

يراها في أول ليله في سلطان المردة الفسقة، وإنما هي شيء يخيل إلى الرجل وهي كاذبة مخالفة لا خير فيها، وأما الصادقة إذا رآها بعد الثلثين من الليل مع حلول الملائكة وذلك قبل السحر، فهي صادقة لا تخلف إن شاء الله إلا أن يكون جنبا أو ينام على غير طهور ولم يذكر الله –عز وجل– حقيقة ذكره، فإنها تختلف وتبطئ على صاحبها"[١]، والرواية المروية لديهم عن النبي –صلى الله عليه وسلم– "وإن الرؤيا الصادقة جزء من سبعين جزءا من النبوة"[٢].

لكن ما ذكره المفيد بخصوص منامات الأئمة عند الاثني عشرية يتجاوز ذلك القدر الذي يحصل للصالحين، فمنامات الأئمة كلها صادقة وليس فقط بعضها، فهي معصومة لا تحتمل الخطأ أو الكذب؛ لأن الأئمة عندهم معصومون عصمة شاملة في جانبي المعرفة والسلوك كما سيأتي بيانه، وهذه العصمة لمنامات الأئمة تستتبع اتساع كم المعرفة الحاصل منها، وهذا يعني أن منامات الأئمة تتميز عن منامات الناس الصالحين من جهتي: كم المعرفة الحاصلة من خلالها، وموثوقية هذه المعرفة. وهو ما تتفق فيه منامات الأئمة مع منامات الأنبياء والرسل سواء بسواء.

وهناك روايات معتبرة عند الإمامية الاثني عشرية تدل على أن المنامات الصادقة مصدر رئيس في نبوة جميع الأنبياء، منها ما جاء عن أحد رواتهم "قال: سألت أبا جعفر [محمد الباقر الإمام الخامس عند الإمامية الاثني عشرية] عن قول الله –عز وجل– وكان رسولا نبيا. ما الرسول؟ وما النبي؟ قال: النبي الذي يرى في منامه ويسمع الصوت ولا يعاين الملك. والرسول الذي يسمع

١– رواها الكليني في الكافي، نفس الجزء، ص ٩١.

٢– رواها الصدوق (ت ٣٨١هـ) في من لا يحضره الفقيه، جزء ٢، ص ٥٨٥، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣١هـ. ورواها كذلك في عيون أخبار الرضا، جزء ٢، ص ٢٥٧، دار العالم للنشر (جهان)، سنة ١٣٧٨هـ. ورواها كذلك في الأمالي، ص ٦٤، المكتبة الإسلامية، قم، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٤هـ

الصوت ويرى في المنام ويعاين الملك. قلت: الإمام ما منزلته؟ قال يسمع الصوت ولا يرى ولا يعاين الملك"[1].

والرواية السابقة أجابت عن السؤال الرئيس بهذا الصدد والمتعلق بالفرق بين النبي والرسول، ببيان اتفاقهما في المنام الصادق كجزء أساسي في النبوة والرسالة، والتفرقة بينهما في كيفية التلقي عن الملك، فالنبي يسمع الملك دون أن يراه والرسول يسمعه ويراه. ثم أجابت عن السؤال الثانوي المتعلق بمنزلة الإمام بين النبي والرسول بهذا الخصوص، ببيان حالة الإمام بالنسبة للمختلف فيه بين النبي والرسول، وهي كونه متفقا مع النبي مخالفا للرسول: يسمع الملك دون أن يراه؛ لكون ذلك هو المقصود المتبادر من السؤال، ولذلك سكت الجواب في هذه الرواية بالنسبة للإمام عن التعرض للمتفق عليه بين النبي والرسول وهو المنام الصادق، فهذه الرواية لا تدل على نفي المنام الصادق كجزء أساسي في الإمامة بقدر ما تثبته، باعتبار أن هذا الأمر لم يكن محلا للسؤال فلم يتطرق إليه الجواب؛ لكونه معلوما مسلما به في حق الأئمة.

وهناك روايات أخرى معتبرة عند الإمامية الاثني عشرية، تشير إلى أن المنامات الصادقة جزء أساسي من نبوة بعض الأنبياء دون جميعهم، وذلك ضمن مصادر متعددة يحصل العلم للأنبياء من خلالها، فقد يقتصر بعضهم على واحد منها، وقد يحصل له أكثر من مصدر، وقد يحصل له جميعها. وتقابل هذه الروايات روايات أخرى تقرر نفس هذا الأمر في حق الأئمة.

منها ما روي عن أبي جعفر محمد الباقر قال: "الأنبياء على خمسة أنواع: منهم من يسمع الصوت مثل صوت السلسلة فيعلم ما عني به، ومنهم من ينبأ في منامه مثل يوسف وإبراهيم، ومنهم من يعاين، ومنهم من ينكت في

١- رواها الصفار (ت ٢٩٠هـ) في بصائر الدرجات، ص ٣٦٩، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤هـ. ورواها الكليني في الكافي، جزء ١، ص ١٧٦. ورواها المفيد (ت ٤١٣هـ) في الاختصاص، ص ٣٢٨، نشر المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، قم، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

قلبه ويوقر في أذنه"[1]، ويقابلها في حق الأئمة ما روي عن أبي عبد الله جعفر الصادق قال: "إن منا لمن ينكت في قلبه، وإن منا لمن يؤتى في منامه، وإن منا لمن يسمع الصوت مثل صوت السلسلة تقع على الطست، وإن منا لمن يأتيه صورة أعظم من جبرائيل وميكائيل"[2].

وبصرف النظر عن الاختلاف بين هذه الروايات، ففي كل الأحوال، تظل المنامات الصادقة المعصومة، ومنزلتها كمصدر لتلقي العلم والمعرفة عن الله بغير واسطة بشرية، متطابقة فيما بين النبوة والإمامة.

بقيت الإشارة إلى ما ذكره المفيد وهو أبرز متكلمي الإمامية الاثني عشرية، بعد تقريره لعصمة منامات الأنبياء والأئمة، من أنه لم يجد لمتكلمي فرقته في هذه القضية نفيا ولا إثباتا ولا مسألة ولا جوابا.

فهذا القول يبدو صحيحا، وهو يشمل ما يتعلق بالأنبياء والأئمة بهذا الخصوص جميعا، وهو ممتد أيضا لديهم فيما بعد عصر المفيد، فلم يكن لدى كبار متكلمي الإمامية الاثني عشرية تناول لتفاصيل كيفية الوحي إلى الأنبياء ولا تناول لتفاصيل جهات علوم الأئمة وكيفياتها، فقد كان اهتمامهم منصبا على إثبات كل من النبوة والإمامة وصفاتها ودلائلها، ثم التعرض لنبوة محمد – صلى الله عليه وسلم– وإمامة الأئمة الاثني عشر؛ وهو ما يمكن تفسيره بكونها القضايا الرئيسة محل الجدل والنزاع بينهم وبين المخالفين في الدين أو المخالفين في المذهب.

٢– سماع الكلام من الملائكة: يعقد المفيد بابا بعنوان: "القول في سماع الأئمة –عليهم السلام– كلام الملائكة الكرام وإن كانوا لا يرون منهم

١– رواها العياشي (ت ٣٢٠هـ) في تفسيره، جزء ٢، ص ١٦٦، المطبعة العلمية، طهران، سنة ١٣٨٠هـ.

٢– رواها الصفار في بصائر الدرجات، ص ٢٣٢. وفي روايته ينكت في أذنه بدلا من قلبه. ورواها أبو جعفر الطوسي (ت ٤٦٠هـ) في الأمالي، ص ٤٠٨، دار الثقافة للنشر، قم، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

الأشخاص"، يقول فيه: "وأقول: بجواز ذلك من جهة العقل، وإنه ليس بممتنع في الصديقين من: الشيعة المعصومين من الضلال. وقد جاءت بصحته وكونه للأئمة -عليهم السلام- ومن سميت من شيعتهم الصالحين الأبرار، الأخبار واضحة الحجة والبرهان، وهو مذهب فقهاء الإمامية وأصحاب الآثار منهم، وقد أباه بنو نوبخت وجماعة من أهل الإمامة: لا معرفة لهم بالأخبار، ولم يمعنوا النظر ولا سلكوا طريق الصواب"(١).

ويمكن تحليل كلام المفيد السابق بخصوص سماع الأئمة لكلام الملائكة دون رؤيتهم إلى هذه العناصر الأساسية:

أولا: أن هذه القضية ممكنة عقلا وثابتة سمعا طبقا للروايات المعتمدة عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية.

ثانيا: أن هذه القضية في ضوء الإمكان العقلي والثبوت السمعي بالروايات المعتمدة عندهم، لا تقتصر على الأئمة فقط، بل تمتد للصالحين من أتباع هذا المذهب.

ثالثا: أن هذه القضية محل اتفاق فقهاء الإمامية وعلماء الحديث فيهم، بينما هي محل خلاف لدى المتكلمين، فقد ذكر المفيد أن بني نوبخت وهي أسرة شيعية عريقة تضم مجموعة من المتكلمين، قد رفضت ذلك، هي وجماعة أخرى من الشيعة الإمامية الاثني عشرية لم يسمها المفيد، ويبدو من سياق ذكرها مع بني نوبخت ومن خلال وصف المفيد لهم بأنهم لا معرفة لهم بالأخبار والروايات المعتمدة عند الإمامية الاثني عشرية أنهم جماعة من المتكلمين، وتقريبا لم يتبق من مؤلفات بني نوبخت إلا كتاب فرق الشيعة للحسن بن موسى النوبختي (ت ٣١٠هـ)، وهو لا يتضمن كلاما بخصوص هذه القضية وأسباب رفضها. وهي الأسباب التي أرجعها المفيد من وجهة نظره: إلى قصور النظر العقلي الذي يقرر إمكانية ذلك، وإلى الجهل بالأخبار التي تقرر وقوع ذلك.

١- أوائل المقالات، ص ٦٩ – ٧٠.

وأما فيما يتعلق بأبرز الروايات المعتمدة التي تتناول هذه القضية عند الإمامية الاثني عشرية، فقد وردت في مقام المقارنة بين الرسول والنبي والإمام وفي بعض الروايات والمحدَّث على وجه العموم ليشمل الأئمة والصالحين.

وأبتدئ بالرواية التي سبق ذكرها عند الحديث عن المنامات الصادقة، والمروية عن أبي جعفر محمد الباقر حيث سأله أحد أتباعه هذا السؤال: "قال: سألت أبا جعفر عن قول الله –عز وجل– وكان رسولا نبيا. ما الرسول؟ وما النبي؟ قال: النبي الذي يرى في منامه ويسمع الصوت ولا يعاين الملك. والرسول الذي يسمع الصوت ويرى في المنام ويعاين الملك. قلت: الإمام ما منزلته؟ قال يسمع الصوت ولا يرى ولا يعاين الملك"[١].

فهذه الرواية تقرر أن الإمام يتفق مع النبي تماما في العلاقة بالملك، فكلاهما يسمع صوته ولا يرى صورته، وأنهما يختلفان في هذا الأمر عن الرسول الذي يسمع الملك ويراه.

لكن هناك رواية أخرى مروية عن علي الرضا بن موسى الكاظم (الإمام الثامن عند الإمامية الاثني عشرية) والتي جاء فيها: "كتب الحسن بن العباس المعروفي إلى الرضا –عليه السلام– جعلت فداك أخبرني ما الفرق بين الرسول والنبي والإمام؟ قال: فكتب أو قال الفرق بين الرسول والنبي والإمام: أن الرسول الذي ينزل عليه جبريل فيراه ويسمع كلامه وينزل عليه الوحي وربما رأى في منامه نحو رؤيا إبراهيم عليه السلام. والنبي ربما سمع الكلام وربما رأى الشخص ولم يسمع. والإمام هو الذي يسمع الكلام ولا يرى الشخص"[٢].

فهذه الرواية تقرر فارقا بين النبي والإمام فيما يتعلق بالعلاقة بالملك، فالنبي له حالتان فيما يتعلق بعلاقته بالملك وليس حالة واحدة كما صرحت

١– رواها الصفار في بصائر الدرجات، ص ٣٦٩. ورواها الكليني في الكافي، جزء ١، ص ١٧٦. ورواها المفيد في الاختصاص، ص ٣٢٨.

٢– رواها الكليني في الكافي، جزء ١، ص ١٧٦. ورواها المفيد في الاختصاص، ص ٣٢٨ – ٣٢٩.

الرواية الأولى: حالة يسمع فيها الملك ولا يراه، وحالة يرى الملك ولا يسمعه. ولكنه لا يسمعه ويراه في نفس الوقت فهذا خاص بالرسول. أما الإمام فله حالة واحدة فقط في علاقته بالملك كما في الرواية الأولى، وهي حالة سماع الملك دون رؤيته.

لكن الفارق بين النبي والإمام الذي قررته هذه الرواية يتلاشى بما جاء في روايات أخرى، من أن الإمام ينفرد دون الأنبياء برؤية الروح، والروح كما جاء في إحدى الروايات عن أبي عبد الله جعفر الصادق في تفسير قوله تعالى "وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان" حيث قال: "خلق من خلق الله –عز وجل– أعظم من جبرئيل وميكائيل، كان مع رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يخبره ويسدده، وهو مع الأئمة من بعده"[١]. كما تكرر نفس هذا المعنى عن أبي عبد الله جعفر الصادق في تفسيره لقوله تعالى: "يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي"[٢]، وجاء في بعض هذه الروايات أن هذا الروح مختص بالنبي –صلى الله عليه وسلم– والأئمة من أهل بيته، منها قوله: "خلق أعظم من جبرئيل وميكائيل، لم يكن مع أحد ممن مضى غير محمد –صلى الله عليه وسلم– وهو مع الأئمة يسددهم"[٣].

كما جاء في بعض الروايات عن أبي عبد الله جعفر الصادق في تفسير الموضعين السابقين وصف هذا الروح بأنه ملك، مثل الرواية التي تقول: "هو

١– رواها الصفار في بصائر الدرجات، ص ٤٥٥. ورواها الكليني في الكافي، جزء ١، ص ٢٧٤.

٢– انظر: بصائر الدرجات، ص ٤٦٢. والكافي، نفس الموضع.

٣– بصائر الدرجات، ص ٤٦١. والكافي، نفس الموضع. ومما هو جدير بالذكر أنه قد جاء في رواية عن أبي جعفر محمد الباقر عند إجابته عن سؤال حول الفرق بين الرسول والنبي والمحدَّث، فذكر فيه أن الرسول يأتيه جبريل فيكلمه ويراه، بينما ذكر عن النبي فيما ذكر عنه أنه يأتيه الروح فيكلمه دون أن يراه. ومن الواضح من خلال سياق هذه الرواية أن المقصود بالروح فيها هو جبريل، وليس المقصود به ما نحن بصدده في هذا المقام وهو الخلق الذي هو أعظم من جبريل وميكائيل. انظر تفاصيل هذه الرواية: بصائر الدرجات، ص ٣٧٠ – ٣٧١. والكافي، جزء ١، ص ١٧٦.

ملك أعظم من جبرئيل وميكائيل، كان مع رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وهو مع الأئمة"[1]، ومثل الرواية التي ذكرت أنه "ملك منذ أنزل الله ذلك الملك لم يصعد إلى السماء، كان مع رسول الله، وهو مع الأئمة يسددهم"[2].

وهذا الروح أو الملك الذي هو أعظم من رؤساء الملائكة جبريل وميكائيل، جاء في إحدى الروايات أن الأئمة يرون صورته، حيث جاء فيها عن أبي عبد الله جعفر الصادق: "وإن منا لمن يسمع الصوت مثل صوت السلسلة يقع على الطست، وإن منا لمن يأتيه صورة أعظم من جبرئيل وميكائيل"[3].

كل ذلك ينتهي إلى وجود تطابق بين الأنبياء والأئمة في الموقف من سماع الملائكة، إن لم يكن هناك تميز في موقف الأئمة بهذا الخصوص، فكلاهما يسمعان كلام الملائكة ويتلقيان منهم علما عن الله دون أن يرونهم، وإذا كان الأنبياء كما جاء في بعض الروايات قد يرون الملائكة دون سماع كما يسمعونهم دون رؤية، فإن ذلك يقابله ما جاء في روايات أخرى بأن الأئمة يرون الروح أو الملك الذي هو أعظم من رؤساء الملائكة وينفردون مع النبي محمد –صلى الله عليه وسلم– بالأخذ عنه.

بقي العود إلى ما قاله المفيد من أن قضية سماع الملائكة لا تقتصر لديه ولا لدى من حكى عنهم من الإمامية الاثني عشرية على الأئمة فقط، بل تتجاوز ذلك إلى من وصفهم بالصديقين من: الشيعة المعصومين من الضلال[4]. فقد وردت بالفعل

١– رواها علي بن إبراهيم القمي (عاش في القرن الثالث الهجري وهو من أصحاب الحسن العسكري الإمام الحادي عشر عندهم) في تفسيره، جزء ٢، ص ٢٧٩، مؤسسة دار الكتاب، قم، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٤هـ.

٢– رواها الصفار في بصائر الدرجات، ص ٤٥٦.

٣– رواها الصفار في بصائر الدرجات، ص ٢٣٢. ورواها أبو جعفر الطوسي في الأمالي، ص ٤٠٨.

٤– انظر: أوائل المقالات، ص ٦٩ – ٧٠. والمفيد لا يقصد بالعصمة هنا عصمة الأشخاص التي قررها هو والإمامية الاثنا عشرية للأنبياء والأئمة، وإنما يقصد عصمة

بعض الروايات التي تدل على سماع المحدثَّين لكلام الملائكة دون رؤية أشخاصهم، على وجه العموم الذي يوحي بأنه يشمل الأئمة والصالحين، ومنها ما ورد عن أبي جعفر محمد الباقر حين سئل عن الفرق بين الرسول والنبي والمحدَّث، فأجاب فيما يتعلق بالمحدَّث فقال: "وأما المحدَّث فهو الذي يحدَّث فيسمع ولا يعاين ولا يرى في المنام"(١).

لكن ذلك لا يجدي في التهوين من قضية سماع الأئمة لكلام الملائكة على النحو الذي أراده المفيد، فهناك فارق شاسع بين سماع الأئمة لهذا الكلام وسماع الصالحين من الشيعة له، وهو نفس الفارق الذي يجعل هناك تطابقا للأئمة مع الأنبياء في هذا الجانب إن لم يكن أفضلية للأئمة فيه كما سبق بيانه.

هذا الفارق يتمثل في الجوانب التالية:

الجانب الأول: هو عصمة أشخاص الأئمة المعرفية والسلوكية، وهو ما يتفقون فيه مع الأنبياء عند الإمامية الاثني عشرية، وبالتالي فكل ما يسمعونه من كلام الملائكة هو عنهم فعلا وليس هناك احتمال لأن يتعرضوا لخداع أو تضليل من مصدر آخر كجن أو شيطان، بعكس الصالحين فليس لديهم عند الإمامية الاثني عشرية هذه العصمة من مثل هذه الاحتمالات.

الجانب الثاني: سعة علوم الأئمة التي تأتيهم من هذا الجانب عند الإمامية الاثني عشرية، فالأئمة محدثَّون كما جاء في الرواية عندهم عن علي بن أبي طالب أنه قال: "إني وأوصيائي من ولدي أئمة مهتدون كلنا محدثَّون"(٢)، لكن ذلك مقرون بما ثبت في الروايات التي سبق ذكرها، من أنهم

الطائفة ككل من الضلال والانحراف الذي وقع فيه غيرهم من الطوائف الأخرى بسبب عدولهم عن إتباع الأئمة المعصومين.

١- رواها الصفار في بصائر الدرجات، ص ٣٧٠ – ٣٧١. ورواها الكليني في الكافي، جزء ١، ص ١٧٦.

٢- رواها الصفار في بصائر الدرجات، ص ٣٧٢. ورواها المفيد في الاختصاص، ص ٣٢٩.

مؤيدون على الدوام بالروح أو الملك الذي هو أعظم من جبريل وميكائيل، يستمعون منه بل ويرونه، كما أنه مقرون أيضا بما ذكروه في الرواية عن أبي عبد الله جعفر الصادق من أنه قال: "إذا أراد الإمام أن يعلم شيئا أعلمه الله ذلك"(١)، فالتلقي عن الله المقترن بإرادة الإمام، يشمل العلم الحاصل عن طريق سماع الملك فيما يشمله من جهات علوم الأئمة، وهذه الأمور لا تتأتى لديهم للصالحين على الإطلاق، فهي خاصة بالأئمة يتطابقون بل يزيدون فيها على الأنبياء.

الجانب الثالث: تعدد جهات علوم الأئمة التي يتلقونها عن الله بغير طريق بشري عند الإمامية الاثني عشرية، فإذا كانت الرواية التي جاءت عندهم عن محمد الباقر في جوابه عن سؤال حول الفرق بين الرسول والنبي والمحدَّث، قد قصرت المحدَّث على سماع الملك فقط دون رؤيته ونفت عنه أيضا الرؤيا الصادقة في المنام، فإن هذا القصر يصح فقط في المحدَّث من الصالحين، أما المحدَّث من الأئمة وهم كلهم محدَّثون كما جاء في الرواية عندهم عن علي بن أبي طالب، فهو يحصل له العلم أيضا عن طريق الرؤيا الصادقة في المنام، وغيرها من جهات العلوم التي يتفقون فيها مع الأنبياء.

والمقارنة بين ما جاء في حق الأئمة وما جاء في حق الأنبياء عند الإمامية الاثني عشرية في الروايتين التاليتين يكشف ذلك، فقد جاء عن أبي عبد الله جعفر الصادق في حق الأئمة قوله: "إن منا لمن ينكت في قلبه، وإن منا لمن يؤتى في منامه، وإن منا لمن يسمع الصوت مثل صوت السلسلة على الطست، وإن منا لمن يأتيه صورة أعظم من جبرئيل وميكائيل"(٢). كما جاء عن أبي جعفر محمد الباقر في حق الأنبياء قوله: "الأنبياء على خمسة أنواع: منهم من يسمع الصوت مثل صوت السلسلة فيعلم ما عني به، ومنهم من ينبأ في

١- رواها الكليني في الكافي، جزء ١، ص ٢٥٨.

٢- رواها الصفار في بصائر الدرجات، ص ٢٣٢، وفي روايته ينكت في أذنه بدلا من قلبه. ورواها أبو جعفر الطوسي في الأمالي، ص ٤٠٨.

منامه مثل يوسف وإبراهيم، ومنهم من يعاين، ومنهم من ينكت في قلبه ويوقر في أذنه"[1].

خاتمة فيما يتعلق بالتلقي عن الله بين النبي والإمام:

بعد هذا التحليل والمقارنة لقضية التلقي عن الله عند كل من النبي والإمام في مصادر الإمامية الاثني عشرية، وبالعود إلى ما قرره أحد متكلمي الإمامية صراحة (ابن ميثم البحراني)، أو ما قد يفهم من كلام بعضهم إشارة (أبو جعفر الطوسي والمحقق جعفر بن الحسن الحلي)، فيما يتعلق بهذه القضية، والذي يرى وجود فارق بين كل من النبي والإمام بهذا الخصوص، يتمثل في أن الأول يتلقى عن الله بغير واسطة بشرية، بينما يتلقى الثاني عن الله بواسطة بشر هو النبي أو الإمام الذي قبله.

يتبين أن هذا الفارق فارق مصطنع لا سند له من الحقيقة والواقع؛ لأن الحصر منتقض في كلا الجانبين، فليس علم النبي عند الإمامية الاثني عشرية (بالنسبة للنبي غير الرسول الذي يتبع شريعة غيره) منحصرا في التلقي عن الله بغير واسطة بشرية، بل منه ما يأتيه عن الله بغير واسطة بشرية، ومنه ما يأتيه عن الله بواسطة النبي الرسول الذي سبقه، وهذا النوع الأخير يتفق فيه النبي غير الرسول مع الإمام.

وكذلك الحال بالنسبة للإمام عندهم، فليس علمه منحصرا في التلقي عن الله بواسطة بشرية، بل إن له جهات يتلقى فيها العلم عن الله بغير واسطة بشرية، ويتفق فيها الإمام مع النبي تمام الاتفاق بل قد يزيد عليه كما سبق.

وبالتالي فإنه يمكن القول (في ضوء المصادر المعتمدة عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية، والنقد والتحقيق لأقوال متكلميهم) بأن هناك تطابقا بين النبي والإمام في قضية التلقي عن الله، وأن قضية رفض إطلاق لفظة الوحي على ما يتعلق بالأئمة بهذا الخصوص، هو رفض أقرب إلى اللفظ منه إلى المعنى، دفع إليه استهجان الشرع لا حقيقة الواقع.

١- رواها العياشي في تفسيره، جزء ٢، ص ١٦٦.

ثانيا: العصمة بين النبي والإمام.

يتفق علماء الشيعة الإمامية الاثني عشرية على تقرير العصمة لكل من النبي والإمام، بنفس المعنى وذات التفاصيل دون أي اختلاف.

فأبو جعفر الصدوق (ت ٣٨١هـ) يجمع الأئمة مع الأنبياء والرسل والملائكة في سياق واحد، ليقرر لهم جميعا العصمة بنفس المعنى فيقول: "اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة والملائكة: أنهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون ذنبا لا صغيرا ولا كبيرا، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم، واعتقادنا فيهم أنهم موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم إلى أواخرها، لا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقص ولا عصيان ولا جهل"[١]. ويتضح من هذا الكلام أن العصمة التي يقررها الصدوق لهؤلاء، هي عصمة سلوكية شاملة تشمل فيما تشمل: جانب المعرفة والعلم.

أما المفيد فيفرد بابا بعنوان القول في عصمة الأنبياء، يقول فيه: "إن جميع أنبياء الله –صلوات الله عليهم– معصومون من الكبائر قبل النبوة وبعدها وما يُسْتَخَف فاعله من الصغائر كلها، وأما ما كان من صغير لا يستخف فاعله فجائز وقوعه منهم قبل النبوة وعلى غير تعمد، وممتنع منهم بعدها على كل حال، وهذا مذهب جمهور الإمامية"[٢].

ثم يأتي المفيد فيفرد بابا بعنوان القول في عصمة الأئمة، يقرر فيه أنهم معصومون كعصمة الأنبياء، فيقول: "إن الأئمة القائمين مقام الأنبياء –صلى الله عليهم وسلم– في تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وحفظ الشرائع وتأديب الأنام، معصومون كعصمة الأنبياء، وإنهم لا يجوز منهم صغيرة إلا ما قدمت ذكر

١– الاعتقادات في دين الإمامية، ص ٣٦، تحقيق عصام عبد السيد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٢– أوائل المقالات، ص ٦٢.

جوازه على الأنبياء، وإنه لا يجوز منهم سهو في الدين ولا ينسون شيئا من الأحكام، وعلى هذا مذهب سائر الإمامية إلا من شذ منهم"[١].

وكلام المفيد لا يختلف عن كلام الصدوق إلا في تفصيلة طفيفة، تتمثل في استثناء المفيد فعل الصغيرة التي لا يستخف فاعلها سهوا قبل البعثة، من نطاق هذه العصمة المتطابقة فيما بين الأنبياء والأئمة، كما أن التفاصيل التي أضافها المفيد فيما يتعلق بعصمة الأئمة عن السهو والنسيان، لا تدل على استثناء الأنبياء من ذلك، ما دام قد قرر بأن عصمة الأئمة كعصمة الأنبياء، بل تدل على أن العصمة فيهما عصمة شاملة للمعرفة والسلوك عن أي خطأ أو نسيان لما يتلقونه عن الله، وعن أي ذنب إلا الذنب الذي استثناه.

ويأتي المحقق جعفر بن الحسن الحلي ليقرر عن عصمة الأنبياء نفس ما يعود ليقرره عن عصمة الأئمة، فيقول في الأولى: "وإذا عرفت أن الأنبياء نصبوا لإرشاد الخلق، وجب أن يكونوا معصومين من الذنوب كبيرها وصغيرها"[٢]، ويقول في الثانية: "الإمام يجب أن يكون معصوما من المعاصي كبيرها وصغيرها"[٣].

وعلى نفس هذا المنوال يمضي العلامة ابن المطهر الحلي، فيقول فيما يتعلق بعصمة الأنبياء: "ذهبت الإمامية كافة إلى أن الأنبياء معصومون عن الصغائر والكبائر ومنزهون عن المعاصي قبل النبوة وبعدها على سبيل العمد والنسيان، وعن كل رذيلة ومنقصة وما يدل على الخسة والضعة"[٤].

ثم يأتي ليقرر بأن الأئمة كالأنبياء في هذا الأمر، فيقول: "ذهبت الإمامية إلى أن الأئمة كالأنبياء في وجوب عصمتهم عن جميع القبائح

١- السابق، ص ٦٥.

٢- الرسالة الماتعية، ص ٣٠٣، منشورة آخر كتابه المسلك في أصول الدين.

٣- السابق، ص ٣٠٦.

٤- نهج الحق وكشف الصدق، ص ١٤٢.

والفواحش من الصغر إلى الموت عمدا وسهوا؛ لأنهم حفظة الشرائع والقوامون به، حالهم في ذلك كحال النبي"(١).

وهذه العصمة السلوكية الشاملة التي يقررها كل من المحقق جعفر الحلي والعلامة ابن المطهر الحلي، ستشمل فيما تشمل الجانب العلمي المعرفي الذي يتلقونه عن الله فليس هناك مجال للكذب فيه عمدا أو سهوا.

ومن خلال ما سبق عن متكلمي الإمامية الاثني عشرية بهذا الخصوص، والذي ذكروا فيه نسبة هذا القول إلى عموم الطائفة، يتبين التطابق التام بين الأنبياء والأئمة في قضية العصمة لديهم، فنفس المعنى والتفاصيل واحدة في كليهما، وإن اختلف بعضهم عن الآخرين في بعض التفاصيل كما فعل المفيد، فإن اختلافه يكون واحدا في كليهما.

ثالثا: الدلالة على صدق الدعوى بين النبي والإمام.

يذكر أبو جعفر الصدوق في عبارة موجزة أثناء تعداده لمعتقدات الإمامية الاثني عشرية حول الأئمة، ما يشير إلى اعتقادهم بأن المعجزات من جملة الدلائل على صدق الأئمة في دعوى الإمامة؛ إذ يقول: "واعتقادنا فيهم: . . . وأن لهم المعجزات والدلائل"(٢).

ويتجاوز المفيد هذه الإشارة المقتضبة للصدوق حول هذه القضية إلى تناول أوسع وأعمق، فيقول فيما يتعلق بالأنبياء في معرض إجابته عن سؤال حول الدليل على نبوة النبي صلى الله عليه وسلم: "الدليل على ذلك: أنه ادعى النبوة وظهر المعجز على يده؛ وكل من ادعى النبوة وظهر المعجز على يده فهو نبي حقا"(٣).

ثم يقول فيما يتعلق بالأئمة في معرض إجابته عن سؤال عن جهة العلم بإمامة علي بن أبي طالب: "علمنا بالنص المتواتر من الله –عز وجل– ومن

١- السابق، ص ١٦٤.

٢- الاعتقادات في دين الإمامية، ص ٦٨.

٣- النكت الاعتقادية، ص ٣٥.

رسول الله صلى الله عليه وآله"[١]، ويقول في معرض إجابته عن سؤال حول الدليل على إمامة بقية الأئمة: "الدليل على ذلك أن النبي –صلى الله عليه وآله– نص عليهم نصا متواترا بالخلافة"[٢]، ويضيف: "ولأن كل إمام منهم نص على من بعده نصا متواترا بالخلافة؛ ولأنهم –صلى الله عليهم– ظهر عنهم معجزات وكرامات خارقة للعادة لم تظهر على غيرهم"[٣].

فالمفيد يرى أن الدليل على صدق النبي ينحصر في المعجزة، بينما يرى أن الدليل على صدق الإمام يعتمد في المقام الأول على النص على إمامته من النبي ومن الإمام الذي قبله، ويضاف إليه أيضا المعجزة.

والمفيد والصدوق من قبله، لم يكترثا بقضية: وجوب حصول المعجزات للأئمة بجانب النص، أو جواز ذلك اكتفاء بالنص؛ لأنه يبدو من كلامهما أنهما يريان أن المعجزة متحققة وحاصلة للأئمة بالفعل، وبالتالي فلا يهم من الناحية العملية إن كان ذلك على جهة الوجوب أو الجواز، وهي القضية التي شغلت أبو جعفر الطوسي من بعدهما على العكس منهما.

فأبو جعفر الطوسي يرى أن المعجزة جائزة الحصول وليست واجبة بالنسبة للأئمة خلافا للأنبياء، وهو يعلل ذلك بأن النبي "لا طريق لنا إلى معرفته إلا بالمعجز"[٤]، أما الإمام فـ "لا يلزم أن يظهر الله على يد كل إمام معجزا؛ لأنه يجوز أن يعلم إمامته بنص أو طريق آخر"[٥]، لكن تظل المعجزة بالنسبة للإمام في إطار الجواز وهو ما يقتضي الحصول للبعض مقارنة لدعوى

١– السابق، ص ٤٠ – ٤١.

٢– السابق، ص ٤٣.

٣– السابق، ص ٤٤. ويعرف المفيد المعجزة في هذا السياق فيقول: "المعجز: هو الأمر الخارق للعادة المطابق للدعوى المقرون بالتحدي المتعذر على الخلق الإتيان بمثله". السابق، ص ٣٥.

٤– الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، ص ١٥٨ – ١٥٩.

٥– السابق، ص ١٥٩.

إمامتهم دون الكل، إذ يقول: "وإذا كانت فائدة المعجز تصديق من ظهر على يده، فيجب جواز ظهوره على يد بعض الأئمة . . . إذا ادعوا الإمامة . . . لأنه لابد من دعوى يقترن بها"[١].

والاختلاف بين موقف النبي والإمام فيما يتعلق بالمعجزة ، لا يرجع عند أبي جعفر الطوسي إلى رؤية تفاضلية بينهما في هذا الجانب ولا يقتضيه، بل هو مقرون بالتعليل الذي ذكره (وهو انحصار طريق العلم بالنبوة في المعجزة، وتعدد طرق العلم بالإمامة ليتسع للمعجزة وغيرها) وهو تعليل مرتبط برؤية أعمق تسوي بين النبي والإمام عند أبي جعفر الطوسي في هذا الجانب، تتمثل في ضرورة وجود طريق ما للعلم بكل منهما، ولذلك لو انعكس الطرفان في التعليل –على سبيل الفرض– لانعكسا في الحكم؛ إذ يقول: "ومتى فرضنا أنه لا طريق إلى معرفة إمامته إلا المعجز، وجب إظهار ذلك عليه وجرى مجرى النبي سواء؛ لأنه لا بد لنا من معرفته كما لا بد لنا من معرفة النبي المتحمل لمصالحنا، ولو فرضنا في نبي علمنا نبوته بالمعجز، أنه نص على نبي آخر، لأغنى ذلك عن ظهور المعجز على يد النبي الثاني، بأن نقول النبي الأول أعلمنا أنه نبي، كما يعلم بنص إمام على إمامته، ولا يحتاج إلى معجز"[٢].

لكن إذا كان أبو جعفر الطوسي رأى أن الدليل على صدق النبي منحصر بالفعل في المعجزة ولا يتعدد إلا على سبيل الفرض، وأن الدليل على صدق الإمام يتعدد بحيث يتسع لغير المعجزة بالفعل ولا ينحصر فيها إلا على سبيل الفرض، يرى المحقق جعفر بن الحسن الحلي أن الدليل على صدق كل من النبي والإمام يتعدد في كليهما بالفعل لا الفرض بحيث يتسع للمعجزة والنص عليهما ممن سبقهما، دون أدنى خلاف بينهما في ذلك، فيقول فيما يستدل به على صدق مدعي النبوة: "وذلك أمران: إما المعجز، أو نص

١- السابق، ص ١٥٨ – ١٥٩.

٢- السابق، ص ١٦٠.

النبي"[١]، ويذكر قول طائفته في الطريق إلى تعيين الإمام وصدق دعواه فيقول: "قالت الإمامية لا طريق إلى تعيينه إلا: النص، والمعجز"[٢].

ويقرر العلامة ابن المطهر الحلي بدوره فيما يتعلق بالأئمة، أن مذهب الإمامية جميعا هو تعدد طرق تعيين الإمام والدلالة على صدقه بحيث يتسع للنص والمعجزة على السواء، فيقول: "ذهبت الإمامية كافة إلى أن الطريق إلى تعيين الإمام أمران: النص من الله تعالى أو نبيه أو إمام ثبتت إمامته بالنص عليه، أو ظهور المعجزات على يده"[٣].

ومن خلال ذلك يتبين أن الشيعة الإمامية الاثني عشرية متفقون في أن كلا من النبي والإمام: يتساويان في الحاجة إلى طريق للعلم بهما والدلالة على صدقهما، كما يتساويان في كون المعجزة صالحة لذلك في كل منهما. بينما يختلف الإمامية الاثني عشرية في بعض التفاصيل، فقد يرى البعض انحصار الدليل على المعجزة في حق النبي وعدم انحصاره عليها في حق الإمام، بينما يرى البعض أن المعجزة تشارك النص في صلاحيتهما للدلالة على صدق كل من النبي والإمام على السواء، وقد يرى البعض أن المعجزة حاصلة لكل إمام بجوار النص، بينما يرى البعض أنها حاصلة للبعض فقط اكتفاء بالنص (وهو ما قد يشاركه فيه النبي الذي ثبتت نبوته بالنص كما يرى البعض). وهي اختلافات هامشية لا تخل بالاتفاق والتساوي الجوهري بين النبي والإمام عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية في هذا الجانب.

١- المسلك في أصول الدين، ص ١٦١.

٢- السابق، ص ٢١٠.

٣- نهج الحق وكشف الصدق، ص ١٦٨.

المبحث الثالث: التفاضل بين النبي والإمام ومنزلة الإيمان والجحود بكل منهما.

التفاضل بين النبي والإمام:

يبين المفيد موقف الإمامية الاثني عشرية واختلافهم حول هذه القضية بالتفصيل فيقول: "قد قطع قوم من أهل الإمامة بفضل الأئمة –عليهم السلام– من آل محمد –صلى الله عليه وآله وسلم– على سائر من تقدم من الرسل والأنبياء سوى نبينا محمد –صلى الله عليه وآله وسلم– وأوجب فريق منهم الفضل على جميع الأنبياء سوى أولي العزم منهم –عليهم السلام– وأبى القولين فريق منهم آخر وقطعوا بفضل الأنبياء كلهم على سائر الأئمة عليهم السلام"[١].

فالمفيد ذكر في هذا المقام ثلاثة أقوال لطائفته، قولان منهم يتفقان في تفضيل الأئمة على الأنبياء والرسل لكن مع استثناء بعض الأنبياء والرسل من هذا التفضيل، ويختلف هذا القولان في تحديد المستثنى، فالقول الأول يجعله النبي محمد –صلى الله عليه وسلم– فقط، والقول الثاني يجعله أولو العزم وهم محمد وإبراهيم ونوح وموسى وعيسى –عليهم أجمعين صلوات الله وسلامه– وأما القول الثالث للطائفة فهو يرى تفضيل الأنبياء أجمعين على الأئمة.

والمفيد يميل إلى القول الأول إذ يضيف فيقول: "هذا باب: ليس للعقول في إيجابه والمنع منه مجال، ولا على أحد الأقوال فيه إجماع. وقد جاءت: آثار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أمير المؤمنين عليه السلام وذريته من الأئمة، والأخبار عن الأئمة الصادقين أيضا من بعد، وفي القرآن مواضع. تقوى العزم على ما قاله الفريق الأول في هذا المعنى، وأنا ناظر فيه، وبالله أعتصم من الضلال"[٢].

فالمفيد يرى أن قضية التفاضل بين الأنبياء والأئمة وترجيح احتمال ما فيها: ليست محلا للأدلة العقلية، وليست محل إجماع عندهم. وبالتالي فمردها

١– أوائل المقالات، ص ٧٠.

٢– السابق، ص ٧١.

إلى الأدلة السمعية: المتمثلة في الأخبار والآثار المروية عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية بهذا الخصوص، والمتمثلة أيضا في فهمهم الخاص لآيات من القرآن الكريم. والمفيد يرى أن هذه الدلائل السمعية تدل على صحة القول الذي يرى تفضيل الأئمة على سائر الأنبياء والرسل باستثناء النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

وقد وعد المفيد بالنظر في هذه القضية نظرا يتوسع فيه عما ذكره في هذا المقام، وهو ما وفى به في رسالة أفردها لذلك بعنوان: تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام. وذكر في بداياتها اختلاف طائفته في قضية التفاضل بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والأنبياء والرسل، وحدد فيها أصناف أصحاب الأقوال نوعا من التحديد لم يسبق له ذكره، فقال: "واختلف أهل الإمامة في هذا الباب، فقال كثير من متكلميهم: إن الأنبياء عليهم السلام أفضل منه على القطع والإثبات. وقال جمهور أهل الآثار منهم والنقل والفقه بالروايات وطبقة من المتكلمين منهم وأصحاب الحجاج: إنه عليه السلام أفضل من كافة البشر سوى رسول الله محمد بن عبد الله –صلى الله عليه وآله– فإنه أفضل منه"[١].

فالقائلون بتفضيل الأنبياء أجمعين على الأئمة هم أكثرية متكلمي الإمامية الاثني عشرية، السابقون على عصر المفيد أو المعاصرون له، والقائلون بتفضيل الأئمة على الأنبياء والرسل باستثناء النبي محمد صلى الله عليه وسلم، هم جماهير علماءهم في الحديث والأخبار والروايات مع بعض المتكلمين عندهم، ولعل ذلك هو ما دفع المفيد ليقرر فيما سبق أن قضية التفضيل لا مجال للعقل فيها، وأن مرد الحكم فيها إنما هو للأخبار والروايات وآيات القرآن، ليكون في ذلك رد منه –وهو المتكلم الاثنا عشري الأبرز– على ما ذهب إليه أكثرية متكلمي طائفته السابقون عليه أو المعاصرون له، وتأييد منه لما ذهب إليه جمهور علماء طائفته في الأخبار والروايات.

١– تفضيل أمير المؤمنين، ص ١٩، تحقيق علي مدرسي الكعبي، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.

ويذكر المفيد أيضا في رسالته هذه قولا رابعا لم يذكره فيما سبق، وهو القول بالتوقف في هذه المسألة وعدم القطع فيها بشيء، باستثناء النبي محمد – صلى الله عليه وسلم- المقطوع بأفضليته على الجميع، فيقول: "ووقف منهم [يقصد طائفته] نفر قليل في هذا الباب، فقالوا: لسنا نعلم أكان [يقصدون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب] أفضل ممن سلف من الأنبياء، أو كان مساويا لهم، أو دونهم، فيما يستحق من الثواب. فأما رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم- محمد بن عبد الله، فكان أفضل منه على غير ارتياب"[١].

ويذكر المفيد أيضا في هذه الرسالة القول المتبقي مما سبق له ذكره في غيرها، والذي يرى أفضلية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب على جميع الأنبياء والرسل باستثناء أولي العزم منهم[٢]، ثم يشرع المفيد بعد ذلك فيما تبقى من الرسالة: في ذكر بعض الآيات القرآنية التي يفهمها الإمامية الاثنا عشرية فهما خاصا بهم ويحملونها على أئمتهم، وفي ذكر بعض الأخبار والروايات المنقولة لديهم. التي تدل على نصرة القول بأفضلية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب على جميع الأنبياء باستثناء النبي محمد صلى الله عليه وسلم[٣].

لكن يبدو أن المصادر الإمامية الاثني عشرية التي تحوي قول القائلين بتفضيل الأنبياء على الأئمة مفقودة، بل لا تكاد تذكر المصادر المتاحة حاليا شيئا –يضاف إلى ما ذكره المفيد- حول اختلاف الإمامية الاثني عشرية بهذا الخصوص، إلا إشارة لأبي جعفر الطوسي تضمنها جوابه حول سؤال: "عن قول النبي صلى الله عليه وآله: أنا سيد ولد آدم، وعلي بعدي. وقوله: أنا سيد الأنبياء، وعلي سيد الأوصياء. وهذا من التناقض البين وهو لا يجوز عليه إن صحت الروايتان، فما الكلام في ذلك؟"[٤]. إذ أجاب أبو

١- السابق، نفس الموضع.

٢- انظر السابق: نفس الموضع.

٣- انظر السابق: ص ٢٠ – نهاية الرسالة ص ٣٨.

٤- المسائل الحائريات، منشورة ضمن الرسائل العشر، ص ٣٠٦، أبو جعفر الطوسي، تصحيح الشيخ رضا الأستادي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم – إيران.

جعفر الطوسي بأنه "لا تناقض بين الخبرين، والخبران صحيحان"[1]، ثم ذكر في بيان ذلك بأن الجملة الواردة في الخبر الأول: "وعلي بعدي. من أصحابنا من يقول إنه أفضل من سائر الأنبياء بعد النبي -صلى الله عليه وآله- والخبر على ظاهره، ويكون قوله في الخبر الآخر: وعلي سيد الأوصياء. لا يدل على أنه ليس سيدا لغير الأوصياء [يقصد كونه ليس سيدا للأنبياء] إلا بدليل الخطاب، الذي هو ليس بصحيح. ومن فضل بعض الأنبياء أو جميعهم عليه، يقول أخص الخبر ولا أحمله على عمومه"[2].

فقد تضمن هذا الجواب أن أصحابه الذين هم الإمامية الاثنا عشرية: منهم من يرى أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أفضل من سائر الأنبياء إلا النبي محمد صلى الله عليه وسلم. ومنهم من يرى أن بعض الأنبياء فقط أفضل منه والمقصود بهم أولو العزم من الرسل (أي أنه أفضل من الأنبياء باستثناء أولي العزم منهم)، ومنهم من يرى أن جميع الأنبياء أفضل منه.

لكن في المقابل تخلو مؤلفات كلامية مهمة لمتكلمين كبار بعد المفيد من ذكر قضية التفضيل بين الأنبياء والأئمة من الأساس، منها على سبيل المثال: الاقتصاد الهادي إلى سبيل الرشاد لأبي جعفر الطوسي، والذي يبدو مما ذكره في جوابه السابق في رسالته المسائل الحائريات عدم ميله إلى رأي من الآراء المختلفة بهذا الخصوص. وكذلك المسلك في أصول الدين للمحقق جعفر بن الحسن الحلي. وقواعد المرام في علم الكلام لابن ميثم البحراني. ونهج الحق وكشف الصدق[3] للعلامة ابن المطهر الحلي. وهو ما قد يفهم منه أن هؤلاء

١- السابق، نفس الموضع.

٢- السابق، ص ٣٠٦ – ٣٠٧.

٣- أسهب ابن المطهر الحلي في هذا الكتاب في ذكر الدلائل على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وذكر مناقبه والتي استغرقت الصفحات: ١٧١ – ٢٦١. كما أفرد كتابا في فضائله بعنوان: كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين. لكن كل ذلك كان بعيدا عن مجال المقارنة والتفاضل بينه وبين الأنبياء.

المتكلمين يميلون إلى التوقف في هذه المسألة، تبعا لسكوتهم عنها وإعراضهم عن تناولها.

وفي المقابل أيضا توجد مؤلفات قبل المفيد وبعده تؤكد تفضيل الأئمة على الأنبياء باستثناء النبي محمد صلى الله عليه وسلم، فالصدوق على سبيل المثال يقرر في كتابه الاعتقادات في دين الإمامية: "ويجب أن يعتقد أن الله عز وجل، لم يخلق خلقا أفضل من محمد صلى الله عليه وآله، والأئمة عليهم السلام، وأنهم أحب الخلق إلى الله وأكرمهم"(١)، كما يقول: "ونعتقد أن الله تبارك وتعالى، خلق جميع الخلق له ولأهل بيته عليهم السلام، وأنه لولاهم ما خلق الله سبحانه السماء والأرض ولا الجنة ولا النار ولا آدم ولا حواء ولا الملائكة ولا شيئا مما خلق"(٢).

والشريف المرتضى وهو متكلم كبير من تلاميذ المفيد (ت ٤٣٦هـ) يقرر ذلك في رسالته الباهرة في العترة الطاهرة فيقول: "مما يدل أيضا على تقديمهم عليهم السلام وتعظيمهم على البشر، أن الله تبارك وتعالى دلنا على أن المعرفة بهم كالمعرفة به تعالى، في أنها إيمان وإسلام، وأن الجهل والشك فيهم كالجهل به والشك فيه، في أنه كفر وخروج من الإيمان، وهذه منزلة ليست لأحد من البشر إلا لنبينا صلى الله عليه وآله، وبعده لأمير المؤمنين عليه السلام والأئمة من ولده على جماعتهم السلام؛ لأن المعرفة بنبوة الأنبياء المتقدمين من آدم عليه السلام إلى عيسى عليه السلام، أجمعين، غير واجبة علينا، ولا تعلق لها بشيء من تكاليفنا"(٣).

كما يذكر محقق رسالة تفضيل أمير المؤمنين للمفيد في مقدمة تحقيقه، أسماء أكثر من عشر مؤلفات في فترات زمنية مختلفة، أغلبها مفقود أو غير

١- الاعتقادات في دين الإمامية، ص ٦٧.

٢- السابق، ص ٦٧ – ٦٨.

٣- الرسالة الباهرة في العترة الطاهرة، منشورة ضمن الجزء الثاني من رسائل الشريف المرتضى، ص ٢٥١، تقديم وإشراف السيد أحمد الحسيني، مطبعة الخيام، نشر دار القرآن الكريم، قم – إيران، سنة ١٤٠٥هـ.

مطبوع، في تفضيل الأئمة على الأنبياء باستثناء النبي محمد صلى الله عليه وسلم[1].

منزلة الإيمان والجحود بالنبوة والإمامة:

يحكي المفيد إجماعا عن الإمامية الاثني عشرية يقول فيه: "واتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى من فرض الطاعة، فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار"[2].

وهذا الإجماع يتسق مع كل ما سبق تناوله في هذا البحث، والذي يؤدي جميعه إلى نتيجة واحدة، وهي أن النبوة والإمامة عند الإمامية الاثني عشرية في نفس الدرجة من جهة وجوب الإيمان والكفر بالجحود؛ إذ لا ريب عند أحد من المسلمين قاطبة سواء كان من الإمامية أم من غيرهم، في كفر من جحد نبوة أحد من الأنبياء؛ لوجود النص المحكم الدال على ذلك في القرآن الكريم[3].

١- انظر مقدمة تحقيق كتاب تفضيل أمير المؤمنين: ص ٤ – ٧، للمحقق: على مدرسي الكعبي.

٢- أوائل المقالات، ص ٤٤.

٣- يقول تعالى: "إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا * أولائك هم الكافرون حقا وأعتدنا للكافرين عذابا مهينا"، النساء : ١٥٠ – ١٥١. والآيات صريحة وقاطعة في كفر من آمن ببعض الأنبياء وجحد ببعض: كاليهود الذين آمنوا بكثير من الأنبياء وجحدوا نبوة عيسى ومحمد عليهما صلوات الله وسلامه، وكالنصارى الذين آمنوا بالأنبياء وجحدوا نبوة محمد صلى الله عليه وسلم. وقد أقر مفسروا الإمامية الاثني عشرية تفسير الآيات هذا التفسير، لكن شذ علي بن إبراهيم القمي ففسرها تفسيرا حملها فيه على من آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم وجحدوا إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب. انظر في تفصيل ذلك على سبيل المثال: تفسير التبيان، جزء ٣، ص ٣٧٤، لأبي جعفر الطوسي، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، نشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم – إيران، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ. وانظر كذلك: التفسير الأصفى، جزء ١، ص ٢٤٩، للفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ)، تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، نشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم – إيران، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ. وانظر أيضا: تفسير القمي، جزء ١، ص ١٥٧.

وهذه النتيجة (وهي كون النبوة والإمامة بمنزلة واحدة من جهة وجوب الإيمان والكفر بالجحود) نص كل من الصدوق وأبي جعفر الطوسي عليها صراحة وذكرا أنها اعتقاد الطائفة ومذهبها، فيقول الصدوق: "واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهما السلام والأئمة من بعده، أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء عليهم السلام، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين عليه السلام وأنكر واحدا ممن بعده من الأئمة عليهم السلام، أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء عليهم السلام وأنكر نبوة محمد صلى الله عليه وآله"[١].

ويقول أبو جعفر الطوسي: "ظاهر مذهب الإمامية أن الخارج على أمير المؤمنين عليه السلام والمقاتل له كافر"، ثم يقول: "ودفع الإمامة عندهم [يقصد الإمامية] وجحدها، كدفع النبوة وجحدها سواء"[٢].

١- الاعتقادات في دين الإمامية، ص ٧٩.

٢- الاقتصاد الهادي إلى سبيل الرشاد، ص ٢٢٦.

المراجع والمصادر

١- القرآن الكريم.

البحراني (كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم تـ ٦٩٩هـ)

٢- قواعد المرام في علم الكلام، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ.

الحلي (أبو القاسم جعفر بن الحسن، الملقب بالمحقق تـ ٦٧٦هـ)

٣- الرسالة الماتعية، منشورة آخر كتابه المسلك في أصول الدين.

٤- المسلك في أصول الدين، تحقيق رضا الأستادي، طبع مؤسسة الطبع والنشر في الآستانة الرضوية المقدسة، نشر مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، إيران، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

الحلي (أبو منصور الحسن بن يوسف، المشهور بابن المطهر الحلي، والملقب بالعلامة، تـ ٧٣٦هـ)

٥- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، تحقيق آية الله حسن زادة الآملي، مؤسسة نشر الإسلامي، قم، الطبعة السابعة، سنة ١٤١٧هـ.

٦- نهج الحق وكشف الصدق، مطبعة الصدر، نشر مؤسسة دار الهجرة.

الصدوق (أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، تـ ٣٨١هـ)

٧- الاعتقادات في دين الإمامية، تحقيق عصام عبد السيد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٨- الأمالي (أمالي الصدوق) المكتبة الإسلامية، قم، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٤هـ

٩- عيون أخبار الرضا، دار العالم للنشر (جهان)، سنة ١٣٧٨هـ.

١٠- من لا يحضره الفقيه، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣١هـ.

الصفار (أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ تـ ٢٩٠هـ)

١١- بصائر الدرجات، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤هـ.

الطوسي (أبو جعفر الملقب بشيخ الطائفة تـ ٤٦٠هـ)

١٢- الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، تحقيق حسن سعيد، مطبعة خيام، نشر مكتبة جامع جهلستون، سنة ١٤٠٠هـ.

١٣- الأمالي (أمالي الطوسي) دار الثقافة للنشر، قم، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

١٤- تفسير التبيان، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، نشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم – إيران، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

١٥- المسائل الحائريات، منشورة ضمن الرسائل العشر، تصحيح الشيخ رضا الأستادي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم – إيران.

عبد الجبار بن أحمد الهمذاني (القاضي المعتزلي تـ ٤١٥هـ)

١٦- شرح الأصول الخمسة، تحقيق د عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

١٧- المحيط بالتكليف، تصحيح ونشر الأب جين يوسف اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

على مدرسي الكعبي

١٨- مقدمة تحقيق كتاب تفضيل أمير المؤمنين للمفيد.

العياشي (أبو النظر محمد بن مسعود بن عياش تـ ٣٢٠هـ)

١٩- تفسير العياشي، المطبعة العلمية، طهران، سنة ١٣٨٠هـ.

الغزالي (الإمام أبو حامد محمد بن محمد تـ ٥٠٥هـ)

٢٠- المنقذ من الضلال، نشره الدكتور عبد الحليم محمود مع أبحاث في التصوف ودراسات عن الإمام الغزالي، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

القمي (علي بن إبراهيم، عاش في القرن الثالث الهجري)

٢١- تفسير القمي، مؤسسة دار الكتاب، قم، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٤هـ.

الكاشاني (محمد بن المرتضى، المشهور بالفيض الكاشاني تـ ١٠٩١هـ)

٢٢- التفسير الأصفى، تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، نشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم – إيران، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

الكليني (أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق، الملقب بثقة الإسلام تـ ٣٢٩هـ)

٢٣- الكافي، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الرابعة، سنة ١٣٦٥ هجرة شمسية.

المرتضى (الشريف علي بن الحسين الموسوي البغدادي تـ ٤٣٦هـ)

٢٤- الرسالة الباهرة في العترة الطاهرة، منشورة ضمن الجزء الثاني من رسائل الشريف المرتضى، تقديم وإشراف السيد أحمد الحسيني، مطبعة الخيام، نشر دار القرآن الكريم، قم – إيران، سنة ١٤٠٥هـ.

المفيد (محمد بن محمد بن النعمان تـ ٤١٣هـ)

٢٥- الاختصاص، نشر المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، قم، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٢٦- أوائل المقالات، تحقيق إبراهيم الأنصاري الزنجاني الخوئيني ، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.

٢٧- تفضيل أمير المؤمنين، تحقيق علي مدرسي الكعبي، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.

٢٨- النكت الاعتقادية، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

ثبت (فهرس) الموضوعات

(Summary)

the relationship between Prophecy and Imamate at doctrine of Twelver Imami Shia

(Analysis and Comparison study)

this study deals with a problem about the relationship between Prophecy and Imamate at doctrine of Twelver Imami Shia. we can Specify this problem in Exact and Clear question: is there a real difference between Prophecy and Imamate, or it just a difference in the name with an Agreement in the Meaning?

(keyboard):

Shia, imamate, religion, Doctrine, Prophecy, Islamic Philosophy.

Menoufia University

A Refereed Scientific Journal Issued by Faculty of Arts Menoufia University

ISSN
2090-2956

Menoufia University
Faculty of Arts Journal

Research Journal of Faculty of Arts

A refereed scientific Journal issued by The Faculty of Arts-Menoufia University . It is issued periodically every three months and whose mission is the publishing of intellectual production in the fields of :

- **The literature and linguistics of Arabic , Islamic and Foreign languages.**
- **Humanities in the fields of Sociology , History , philosophy, Geography , Psychology and Library and Information Science .**

July 2011

Menoufia University Press